

ندوة

المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة

زياد أبو عمرو علي الجرباوي

جورج جقمان غسان الخطيب

ممدوح نوفل*

أدار الندوة وحررها: سميح شبيب

هذه الندوة تسعى لتسليط الضوء على المنعطف الفلسطيني الراهن الذي شهد تطبيق شارون لخطة إخلاء معظم قطاع غزة من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، مع إبقاء السيطرة على المعابر والمياه الإقليمية، وهو وضع شهد تواصل الاستيطان في الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، وتطبيق سياسة فصل في الضفة الغربية تهدف إلى ضم أوسع أراض مع أقل ما يمكن من السكان الفلسطينيين إلى إسرائيل، وربما لاحقاً طرح الدولة "ذات الحدود الموقتة" لتصبح هي الحدود الدائمة كما يرسمها جدار الفصل العنصري.

وتتوجه الندوة إلى المشاركين بالأسئلة التالية:

أولاً: ماذا يترتب على الوضع الراهن وعلى ما يرافقه من أوضاع وتحولات ومواقف إقليمية ودولية، من مهمات واستراتيجيات ومواقف وإجراءات ملموسة، على الحركة السياسية الفلسطينية بمختلف مستوياتها؟ أما زال حل الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي حلاً واقعياً، أم أن ما يجري على الأرض دمر أسس هذا الحل وأفاقه؟ هل يمكن أن تشكل الدولة ثنائية القومية على أرض فلسطين الانتدابية برنامجاً بديلاً من برنامج الدولتين؟ إذا لم يكن هذا أو ذاك ممكناً، فما التوقعات؟

ثانياً: من المقرر أن تجرى انتخابات تشريعية فلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، تشارك فيها حركة "حماس" وقوى المعارضة الوطنية الفلسطينية (خلافاً لما حدث في انتخابات سنة 1996). ماذا تتوقعون أن يتمخض عن هذه الانتخابات من نتائج تؤثر في بنية النظام السياسي الفلسطيني ولغته وديناميته؟

ثالثاً: يتم الآن طرح مشاركة المعارضة الإسلامية في مؤسسات منظمة التحرير وإعادة تنشيطها ودمقرطتها كمدخل أيضاً لإشراك الشتات الفلسطيني في الحياة السياسية العامة عبر مؤسسات المنظمة المعاد تشكيلها وتطويرها. إلى أي مدى يمكن أن يوفر هذا مدخلاً لحركة سياسية فلسطينية جديدة تقوم على التعددية والديمقراطية والمشاركة السياسية القادرة على قيادة الشعب الفلسطيني في المرحلة المقبلة؟

رابعاً: هل تخشون على المصير الوطني الفلسطيني: إن نعم لمانا، وإن لا لمانا؟

هذه الأسئلة وجهتها هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" إلى عدد من أبرز الكتاب والمفكرين في إطار ندوة حوار عقدت في رام الله. وفيما يلي وقائع النقاش.

سميح شبيب: ماذا يترتب على متغيرات الوضع الراهن بعد تطبيق خطة شارون؟

علي الجرباوي: واضح أن تغييراً أيديولوجياً أصاب الحركة الصهيونية المعاصرة جراء احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية سنة 1967. فمنذ وقوع هذا الاحتلال انصب الهدف الصهيوني على تحويل كل فلسطين إلى دولة عبرية ذات أغلبية يهودية مطلقة. محاولات دؤوبة ومكثفة جرت لتحويل الجغرافيا وتحويل الديموغرافيا، وذلك بتنفيذ مخطط إحلالي قام على عملية استيطان يهودي واسعة ترافقت مع تطبيق خطط حثيثة لطرد أكبر عدد من الفلسطينيين خارج البلد. لكن مع مرور الوقت اتضح أن تحقيق هذا الهدف الصهيوني أصعب كثيراً من توقع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. فهندسة جغرافيا وديموغرافيا الأرض الفلسطينية المحتلة إسرائيلياً لم تصمد أمام متواليات تزايد الديموغرافيا الفلسطينية وتثبيت الفلسطينيين بالبقاء على أرضهم. وكان الاستنتاج الصهيوني واضحاً: إما استمرار الاستحواذ على كامل أرض فلسطين بفلسطينيها وخسارة الدولة العبرية ليهوديتها وتحويلها بالتدريج إلى ثنائية القومية، وإما التخلي عن السيطرة على الأغلبية العظمى من الفلسطينيين للحفاظ على يهودية الدولة، الأمر الذي يفرض التخلي عن أراض فلسطينية للفلسطينيين.

تغلب عند الساسة الإسرائيليين تباعاً هدف المحافظة على "نقاء" العرق على هدف الإبقاء على كامل الأرض. لكن هذا لم يعن لأغلبتهم العظمى إمكان حل الصراع بالتخلي عن كامل الأرض التي احتلت سنة 1967، والقبول بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية عليها. بل تحوّر الهدف ليصبح التخلص من تحمل عبء المسؤولية الحياتية والتبعية القانونية عن أكبر عدد من الفلسطينيين من خلال التخلي لهم عن أقل مساحة من الأرض وأقل قدر من السيادة. مشروع حكم ذاتي للفلسطينيين يمكن أن يسمى في ظاهره "دولة" أو حتى "إمبراطورية"، يسمح في مضمونه لإسرائيل باستمرار السيطرة على أكبر مساحة من الأرض المحتلة بأقل قدر من التكلفة على مصيرها اليهودي.

هندس بيرس خطة تنفيذ الهدف، وحولها مع رابين إلى واقع عملي في اتفاق أوسلو والاتفاقية المرحلية التي قسمت الأرض المحتلة إلى مناطق (أ، ب، ج). وصبّ القبول الإسرائيلي بإقامة سلطة فلسطينية في صلب تحقيق هذا الهدف، إذ لم تكن هذه السلطة، من وجهة نظر إسرائيلية، حجر أساس إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وإنما على العكس، كانت السلطة في المنظور الإسرائيلي بوابة التخلص من عبء الوجود الفلسطيني المتزايد على إسرائيل. والثمن كان التخلي لهذه السلطة عن أقل بقع من الأرض المتناثرة داخل محيط أرض إسرائيل الكاملة. وبعد رفض طويل اقتنع شارون بالهدف وأقام، بمساعدة من بيرس، الجدار العازل في الضفة وتنفيذ خطة "انسحاب" أحادي الجانب من غزة. الآن يتم استكمال تحقيق الهدف الصهيوني المعدّل بتفتيت منهجي للضفة حشر الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في أصغر مساحات كانتونية مبعثرة.

مع ما يجري إسرائيلياً على أرض الواقع في القدس والضفة لن يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولة مستقلة وسيادية على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، حتى مع وجود "خريطة طريق" و"لجنة رباعية"، ومهما يكن الوقت الذي تستغرقه مفاوضات التسوية السياسية. ما يستطيع الفلسطينيون تحقيقه يمثل في خيارين: الأول، القبول بالأمر الواقع، أي بشروط التسوية الإسرائيلية، والتي يمكن في أفضل تجلياتها أن تتمخض

عن إقامة "دولة" فلسطينية مركبة: الجزء السيادي منها يكون في قطاع غزة، ويقع تحت سيطرة (وليس سيادة) هذا الجزء السيادي كانتونات في الضفة. هذه "الدولة" الفلسطينية ناقصة السيادة والمساحة في الضفة ستتيح لإسرائيل إمكان ابتلاع مناطق واسعة في القدس والضفة. في المقابل، لن تعترض إسرائيل على قيام هذه "الدولة" وتحقق اعتراف العالم بها، بل قد تكون معنية بإيجاد امتداد لها يريح إسرائيل والفلسطينيين معاً من خلال تشجيع إقامة علاقة "كونفدرالية" مستقبلية بالأردن، تتحمل فيها الضفة الشرقية عبء استيعاب أكبر عدد من الفلسطينيين: لاجئين وافدين من دول الجوار والعالم، ومغادرين من الضفة الغربية.

أمّا الخيار الثاني، والذي أصبح صعب التحقق بعد أن تنبّهت له إسرائيل واعترضته باتخاذها إجراءات "الانفصال"، فيتلخص في قيام الفلسطينيين بالعمل الواعي لدفع الوقائع في اتجاه إقامة الدولة ثنائية القومية (والتي يمكن أن تتحول لاحقاً إلى دولة المواطنة الكاملة). وهذا الخيار لا يمكن أن يتحقق ما دامت السلطة الفلسطينية موجودة وقابلة بانحصار "سلطاتها" داخل المعازل في الضفة. فمطلب تحقق هذا الخيار هو بقاء الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، لا المموه بوجود سلطة فلسطينية لا تتمتع بالسيادة الحقيقية (وخصوصاً في القدس والضفة). معنى ذلك أن العمل الفلسطيني الواعي للدفع في اتجاه تحقيق هذا الخيار يتطلب من الفلسطينيين حل السلطة. عندئذ يصبح الجدار من دون قيمة من الناحيتين السياسية والقانونية. غير أن السؤال المهم في هذا السياق هو: هل يمكن أن تقوم السلطة بحل نفسها بعد أن تراكمت مصالح لدى الفئات الفلسطينية المستفيدة منها؟

ولأن الجواب عن هذا السؤال هو بالنفي فإن الخيار الأول يصبح، للأسف، هو الخيار الوحيد المتاح.

جورج جقمان: ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة شارون هو رسم حدود دولة إسرائيل، وبالتالي رسم حدود الدولة الفلسطينية ذات "الحدود الموقته" والتي يقبل بها شارون، لكن بشروط على الفلسطينيين أن يلبوها قبل ذلك، من نوع "تفكيك بنية الإرهاب" وما شابه.

كما هو معروف، فإن حدود دولة إسرائيل الشرقية لم ترسم بعد، وهذا أول مسعى لرسم هذه الحدود. وأذكر بأن شارون قال بعد انتخابه مباشرة رئيساً للحكومة أنه لا يمانع في قيام دولة فلسطينية على 42% من أراضي سنة 1967. وهو الآن بصدد فرض حقائق جديدة على الأرض؛ أي عزل الضفة الغربية في ثلاثة كانتونات والسيطرة على حركة التنقل بينها. هذا طبعاً يثير السؤال عن إمكان حل الدولتين بالتعريف الفلسطيني له، لا بالفهم الإسرائيلي له. وقد ظهرت أصوات مؤخراً تدعو إلى تبني مطلب الدولة ثنائية القومية، لتعذر حل الدولتين، وخصوصاً باستمرار إسرائيل في خلق حقائق على الأرض واستمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي.

أعتقد أن مطلب الدولة الواحدة ثنائية القومية، إن رفع جدياً من الفلسطينيين ومناصريهم، قد يساهم في دفع حل الدولتين، بالتعريف الفلسطيني له! أقصد أن هذا المطلب من ناحية سياسية لا يمكن تحقيقه في المدى المرئي. وإذا كانت إسرائيل تقاوم أو ستقاوم بشدة العودة إلى حدود سنة 1967 لغرض قيام دولتين، فإنها ستقاوم بشكل أشد مطلب الدولة الواحدة لأنه، من منظورها، سيعني نهاية الصهيونية كما هي حالياً، أي المشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية، إلى جانب أنه سيكون من الصعب على السلطة الفلسطينية تبني هذا المطلب، لكن هذا لا يمنع أحزاباً وحركات سياسية وحركات تضامنية من تبنيه، على الرغم من أنه كبرنامج سياسي يظهر حالياً أنه غير واقعي أو غير ممكن من منظور الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع. لا أعتقد أن حزباً سياسياً فلسطينياً سيتبناه شعاراً في الانتخابات النيابية المقرر عقدها في 25 كانون الثاني/يناير 2006. والسبب هو أن الأحزاب السياسية تعرف مزاج الجمهور. والجمهور بحسه السياسي المباشر يعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن في المدى المرئي. وهو يريد حلاً أقرب إلى ما هو ممكن. لن يقترح أحد لبرنامج المئة عام. ولا أحد يساند "حماس" بسبب

"البرنامج السياسي" لميثاقها، أي برنامج الخمسة عام: تحرير الدول الإسلامية ثم تحرير الدول الغربية، ثم تحرير فلسطين! من يساند "حماس" يفعل ذلك لأنها تقاوم الآن في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور. والآن يريد الجمهور التهدئة، وهذا ما تفهمه "حماس" جيداً.

ما هو أقرب إلى الواقعية هو مطلب حل السلطة الفلسطينية في حال استمر الطريق مسدوداً أمام مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني، إضافة إلى رفض الدولة ذات الحدود الموقته. هذه الدولة ستكون كارثة على الفلسطينيين لأنها ستكسر أمراً واقعاً ومصالح محددة سيكون بعدها من غير الممكن العودة إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني الحالي له.

أقترح أن يؤخذ مطلب حل السلطة الفلسطينية جيداً إن استمر الانسداد السياسي، لأن لا حاجة إلى سلطة تدير شؤون الفلسطينيين كسكان، أي كبلدية كبرى للضفة والقطاع معاً. لم يكن هذا القصد من إنشائها من منظور الجمهور الفلسطيني. ستكون هناك مقاومة لهذا المطلب نظراً إلى وجود مصالح مرتبطة باستمرار السلطة، لكن هذا أمر في أيدي الفلسطينيين، أي يمكنهم القيام به. إن عودة الاحتلال المباشر أفضل من وجود غطاء للاحتلال. وإذا عاد الاحتلال المباشر، ربما يمكن الحديث بعد عدة أعوام عن دولة ثنائية القومية، لكن ليس بوجود سلطة فلسطينية لها مصلحة في الاستمرار والحفاظ على الذات.

وأشير إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية والعربية يهتما بوجود سلطة فلسطينية وعدم عودة الاحتلال. وقد صرح أكثر من ناطق إسرائيلي بذلك، بمن فيهم بعض قيادات الجيش. إن حل السلطة الفلسطينية إذا بقي المسار السياسي مقفلاً (ولا أقصد خريطة الطريق)، أي مساراً سياسياً، يبدأ بالاتفاق على الخطوط العريضة للحل النهائي من أجل تفادي أسباب فشل مسار أوسلو. وحل السلطة الفلسطينية لا يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، أي أنه يتعارض مع تلك المصالح. إن وجود سلطة فلسطينية من دون مسار سياسي بالمواصفات المشار إليها سابقاً هو نموذج روابط القرى محسناً بعد مرور عشرين عاماً على فشل النموذج الأول.

لقد تم تداول مطلب حل السلطة علناً في نهاية سنة 2003، في الصحف ووسائل الإعلام، كما جرى تداوله بجدية من جانب بعض الأوساط في "فتح" وفي السلطة الفلسطينية ولو لفترة قصيرة. إن الصراع الميداني في الانتفاضة الثانية أبرز مشكلة السلطة بوضوح: فهي لم تشارك مباشرة في الصراع، أي ما هو الدور بعد اجتياح الضفة الغربية، حتى إن مؤسسات الإغاثة الدولية أضحيت تقول إن المساعدات الإغاثية التي تقدمها للفلسطينيين ترفع موضوعياً المسؤولية عن إسرائيل تجاه السكان المدنيين بوجود احتلال مباشر.

إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية تكمن في الآلية للتقدم في المسار السياسي، أي المفاوضات كآلية وحيدة مقبولة من إسرائيل والولايات المتحدة، وبشروط تعجيزية أيضاً! وقد رأينا ما جرى لمسار أوسلو بهذه الآلية. والعودة إلى المفاوضات مرة أخرى من دون اتفاق على الخطوط العريضة للحل النهائي، سيكون أوسلو 2، وفي أوضاع أسوأ من منظور فلسطيني. وقد طالب أبو مازن بالانتقال فوراً إلى مفاوضات الحل النهائي، لكن إسرائيل ترفض وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة. أعتقد أن على أبو مازن التمسك بهذا المطلب والتلويح جيداً بإمكان حل السلطة الفلسطينية، إن تعذر ذلك. طبعاً، يوجد تبعات لكل موقف، لكن يبدو لي أن هذا أهون الشرور، أهون على الأقل من شر "الدولة ذات الحدود الموقته". وكما قال حايم وايزمان ذات مرة، لا يمكن "أن تصنع العجة من دون أن تكسر البيض".

ممدوح نوفل: يفترض ألا يكون خلاف فلسطيني في أن إزالة المستعمرات وسحب الجيش الإسرائيلي من داخل قطاع غزة مكسب وطني أدى إلى تحرر جزء من الأرض، وخفف معاناة أكثر من 1.300.000 فلسطيني جراء قهر الاحتلال. وهذا الإنجاز لم يحققه طرف بعينه، وإنما هو نتيجة جهد جميع قوى الشعب وصبر الناس وصمودهم في الأرض، وثمره تضحيات الشهداء والأسرى والمعتقلين.

وأياً تكن نيات شارون وأركانها فإن تنفيذ "خطة الانفصال" والإخلاء و"الانسحاب" أحادية الجانب، من قطاع غزة وأربع مستعمرات في شمال الضفة، أوجد واقعاً جديداً في الوضع الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة. وسقطت القدسية عن الاستيطان والمستوطنين بعد ترحيلهم وتدمير بيوتهم ونقل قبورهم. وتكرست سابقة مهمة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لم تتحقق في المفاوضات، ولم يجرؤ قادة حزب العمل، رابين وبييرس وبراك، على صنعها عندما كانوا رؤساء حكومة. وقدمت الخطة نموذجاً عملياً جديداً في أشكال وطرق حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المتعلقة بقضايا الحل النهائي الحساسة. ولا سيما الاستيطان والحدود والمعابر. وهذا النموذج الإسرائيلي يمكن للمفاوض الفلسطيني التسلح به عندما تُستأنف المفاوضات، ويمكن استخدامه في حقل السياسة الدولية ومطالبة "اللجنة الرباعية" الدولية والمعنيين بحل الصراع باعتماده في معالجة القضايا ذاتها في الضفة الغربية.

وبصرف النظر عن التفسير الذي قدمه شارون للجمهور الإسرائيلي، فالقراءة الموضوعية للنموذج "الخطة" تؤشر إلى تراجع في أيديولوجيا حزب الليكود. وعلى الرغم من نواقصها الكثيرة فإنها تؤكد وقوع تغير ملموس في موقف شارون السياسي المعلن بشأن الاستيطان والمستوطنين، وبدل قناعته الأيديولوجية بسهولة، وقبلت أغلبية المجتمع هذا التبدل. ولا داعي للتذكير بمواقف الجهات الثلاث (الصهيونية والليكود وشارون) من استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة. والكل يعرف أن عقيدة الليكود المشتقة من الفكر الصهيوني كانت وما زالت تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة "أرض الميعاد وهبها الله لبني إسرائيل". وظل شارون أعواماً يُعتبر نبي الاستيطان وحامي حمى المستوطنين، وشجعهم على التمرد على السلطة في عهد حزب العمل، وعلى استيطان الضفة والقطاع.

وشارون ذاته رفض مبدأ الفصل "الجيوسياسي" بين الشعبين، والكل يتذكر الحملة القوية التي شنّها في انتخابات شباط/فبراير 2001 ضد أطروحة قيادة حزب العمل في شأن "الفصل بين الشعبين باتفاق" التي طرحت في مفاوضات كامب ديفيد وفي محادثات طابا زمن إيهود براك. وعارض بقوة إخلاء أية مستعمرة ولو كانت صغيرة ومعزولة في عمق القطاع أو الضفة، ورفض علناً، بالصوت والصورة، التفريق بين مستعمرة نتساريم في قلب قطاع غزة وبين مدينة نتانيا شمالي تل أبيب على شاطئ البحر. ودان، في عهد براك، خطوة الانسحاب من جانب واحد من الجنوب اللبناني واعتبرها في حينه ضارة لأنها تمت تحت ضغط "الإرهاب" وقدمت نموذجاً يحيي أمل الفلسطينيين بإمكان تكراره.

إضافة إلى ذلك، يجب التنبيه لعدم الوقوع في أسر المبالغة والتطير في قراءة الخطة التي نفذها شارون. فالمبالغة والتطرف يميناً أو يساراً يقودان إلى رسم توجهات خيالية تلحق أضراراً فادحة بالمصالح العليا. واعتقاد بعض قوى المعارضة أنصار العمل العسكري أن نموذج غزة قابل للتكرار في الضفة أو في أجزاء منها في عهد شارون واحد من هذه التوجهات الخيالية. صحيح أن "الخطة" سابقة مهمة، لكن يخطئ من يعتقد أن لها وظيفة مباشرة تحديداً قبل الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية المقبلة في نهاية سنة 2006، وأهميتها تبرز فقط بعد تراجع نفوذ وقوة قوى اليمين، وتعزز مكانة قوى اليسار وقوى السلام وتبوءها سدة الحكم. ومن الآن حتى ذلك التاريخ أتوقع أن يعمل شارون وقوى اليمين على إيجاد حقائق جديدة على الأرض تمنع تكرار هذه السابقة، وأخطرها استكمال

بناء الجدار، ورسم حدود دولة إسرائيل، وضم ما يزيد على نصف مساحة الضفة الغربية، وتنشيط حركة الاستيطان في محيط القدس ومنطقة الأغوار.

لقد نفذ شارون خطته من منطلق تقديره مصالح إسرائيل الاستراتيجية الأمنية والسياسية والديموغرافية، ولا علاقة لها بموجبات صنع السلام مع الفلسطينيين ومتطلبات تطبيق خريطة الطريق. بل إن أحد أهدافه هو شطب الخريطة وإلغاء عملية السلام وإنجازاتها. وأبرز الحجج التي يقدمها شارون لقواعد الليكود وجمهور اليمين المتطرف في الجدل الداخلي المستعر، هي أن المسألة إسرائيلية بحته والهدف الأساسي من الخطة وأد عملية السلام التي تقوم على الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في دولة تشمل الضفة الغربية. وتعهد شارون لأنصاره ومؤيديه أن يكون الإخلاء والانسحاب من قطاع غزة التنازل الأخير مع الفلسطينيين، وأن يعرض عنه بترسيخ الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. ويسجل له نجاحه في تسويق الخطوة في ميدان السياسة الدولية، وتجميد خريطة الطريق، وتعطيل دور اللجنة الرباعية الدولية المعنية بتطبيق الخريطة، وتنفيذ رؤية بوش الداعية إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وقدم نفسه للرأي العام العالمي باعتباره رجل سلام، وأنه الوحيد القادر على تجاوز المحرمات اليهودية. وأثنى الرئيس الأميركي بوش وقادة دول الاتحاد الأوروبي على شجاعة شارون، وقبض ثمنها مقدماً، ونال مساعدات مالية كبيرة عوض بها على المستوطنين بسخاء، ويسعى للحصول على مساعدات إضافية لزيادة الكثافة اليهودية في الجليل وتعزيز الاستيطان في منطقة الغور الفلسطينية.

لا شك في أن الانسحاب من غزة، ومواصلة مصادرة الأراضي، وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، واستكمال بناء الجدار، كل هذا يضع العقل الفلسطيني أمام أسئلة كبيرة بعضها قديم جداً منها: أما زال في الأفق الجيوسياسي مكان لحل الدولتين "يهودية وفلسطينية" على أرض فلسطين التاريخية، أم أن التطورات العملية شطبت هذا الحل، لمصلحة حلول أخرى منها، مثلاً، الدولة الديمقراطية الموحدة التي ينادي بها بعض المثقفين الفلسطينيين، أو الدولة ذات الحدود الموقتة؟

شخصياً كنت ولم أزل أعتقد أن الحديث الفلسطيني، القديم والجديد، عن قيام دولة ديمقراطية موحدة يتعايش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، درب من "التحشيش الفكري" على حد تعبير المرحوم ياسر عرفات، والشيء ذاته ينطبق على فكرة دولة ثنائية القومية، عربية ويهودية. ليس فقط لأن موازين القوى العسكرية والمواقف الدولية لا تسمح بمجرد التفكير فيها، بل أيضاً لأن هذه الأفكار مرفوضة كلياً من جميع القوى الصهيونية في إسرائيل، اليسارية واليمينية، العلمانية والمتدينة، ومرفوضة أيضاً من جميع القوى والاتجاهات الإسلامية الفلسطينية، وهي ليست ضعيفة، بل أيضاً لأن المنطقة برمتها خرجت منذ فترة طويلة عن طريق التطور على أسس علمانية وديمقراطية، واتجهت شعوبها، وضمنها الإسرائيليون، نحو التعصب الديني والطائفي والعنقي. ويتجه بعض الدول العربية الآن بتسارع شديد نحو التمزق والتشردم إلى دول طوائف وكنائونات عرقية. وأعتقد أن استمرار التمسك بفكرة دولة ثنائية القومية يقود فقط إلى هدر الوقت وتشتيت الجهد والطاقات. نعم قد يجنب أنصار الفكرة التلوث بالأفكار الطائفية الرجعية، لكنه بالتأكيد لا يعالج الصراع، وينشر الأوهام، ولا يقرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من تحقيق أمنهم وأهدافهم في الحرية والاستقلال.

أعتقد أن حل الصراع على أساس الدولتين، فلسطينية ويهودية، كان ولا يزال الخيار الأكثر واقعية. والتفكير الواقعي والسليم يجب أن ينصب على كيفية تحويل نتائج "خطة الانفصال" والإخلاء والانسحاب التي نفذها شارون إلى عامل يقرب الطرفين من هذا الحل، وليس الهروب إلى الأمام نحو فكرة الدولة ثنائية القومية، أو إلى الخلف نحو فكرة حل السلطة والعودة إلى وضعية الاحتلال الكامل. وأظن أن تأمل موازين القوى في المنطقة، وقراءة

مواقف الدول الكبرى، وخصوصاً الموقف الأميركي، يفرضان على الجانب الفلسطيني التفكير في كيفية تحويل خطة الانفصال التي نفذها شارون إلى سابقة في مجال إزالة ما يمكن إزالته من المستعمرات، وتحرير ما يمكن تحريره من الأراضي، والتفكير أيضاً في مرحلة البرنامج المرحلي القديم الذي أقره المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة، وفي كيفية استثمار فكرة شارون أو خطته الاستراتيجية المتجهة بقوة نحو فرض "دولة فلسطينية مؤقتة الحدود" إلى خطوة عملية مفيدة في سياق تقليص الخسائر الفلسطينية، وإحياء عملية السلام، والاقتراب من الهدف المركزي.

لقد قبلت أغلبية الفلسطينيين اتفاق أوسلو باعتباره مرحلة وخطوة رئيسية على طريق تحقيق البرنامج المرحلي. وأرى أن رؤية مشروع "الدولة مؤقتة الحدود" بمنظار عملية السلام واتفاق أوسلو تبيح للفكر الفلسطيني التعامل مع المشروع والتفكير في سبل حشد القوى والطاقت العربية والدولية وطاقت قوى السلام في إسرائيل لتوسيع رقعة الدولة "مؤقتة الحدود"، والأهم تقليص عمرها الزمني ووقف الاستيطان بضمانات دولية. وإذا كان شارون يفكر في دولة "مؤقتة الحدود" على 42% من مساحة الضفة الغربية بالإضافة إلى القطاع وكحل مؤقت يستمر عشرة أعوام، كما يقال، ففي إمكان الجانب الفلسطيني الحديث عن مضاعفة المساحة واختزال الزمن إلى ثلاثة أو أربعة أعوام مثلاً.

زياد أبو عمرو: من الناحية النظرية يشكل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، على الأقل، خطوة في طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنه يشكل سابقة لرفع الاحتلال عن جزء من الأراضي الفلسطينية، وتفكيك مستعمرات يهودية عليها، يمكن أن يستفيد منها الفلسطينيون في مطالباتهم بإنهاء احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية وإزالة الاستيطان منهما. لكن هذه الآفاق النظرية تصطدم بعدة عقبات رئيسية.

إن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع جاء في إطار خطة إسرائيلية مدروسة هدفها إجهاد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على الأراضي التي احتلت سنة 1967، وإيجاد وقائع جديدة يصعب إلغاؤها في بقية الأراضي الفلسطينية، كتهويد القدس، وتوسيع المستعمرات، واستكمال بناء جدار الفصل العنصري الذي يشكل على أرض الواقع حدوداً سياسية لدولة إسرائيل بما يلهتهم من مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية والقدس، ويحد في الوقت نفسه الخطر الديموغرافي الفلسطيني على إسرائيل، إذ إنه سيحدد وجهة النشاط والحركة الفلسطينيين في اتجاه الشرق، أي الأردن.

من ناحية أخرى، هناك خشية جدية من عدم قدرة الجانب الفلسطيني على البناء على خطوة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ووضع رؤية وخطة، وتجنيب الإمكانات الوطنية، والاستفادة من المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية بما يساعد على إدارة الصراع بطريقة تفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة. والمتتبع للأداء الفلسطيني الداخلي في هذه المرحلة بالذات ينتابه القلق تجاه الآفاق المستقبلية للصراع والجهود الرامية لنيل بقية الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي ظل استمرار عدم القدرة على تطوير الأداء الفلسطيني، وفي حال فشل الفلسطينيين في اختبار الجدارة الدائم الذي وضعوا فيه، قد يفقد تفكيك المستعمرات اليهودية أهميتها كسابقة وخطوة يمكن أن تتكرر في الضفة الغربية. ومما يفقد الانسحاب من قطاع غزة جزءاً مهماً من أهميته كخطوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أن هذا الانسحاب لم يمهّد للسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة. فلا تزال إسرائيل تسيطر على الحدود، والمعابر الدولية، والمجال الجوي، والمياه الإقليمية، وحرية تنقل الفلسطينيين بين الضفة والقطاع وداخل الضفة الغربية نفسها.

وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات ملموسة في الوقت الراهن إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيساعد في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فإن متغيرات ومعطيات محلية وإقليمية ودولية قد تبرز وتفتح آفاقاً واسعة لتحقيق إنجازات تراكمية على طريق بناء الدولة المستقلة، مع ضرورة التنبيه إلى مخاطر الانزلاق في قبول صيغ للدولة لا تتوافق ومفهوم الدولة المستقلة، كالدولة ذات الحدود الموقته المشار إليها في خريطة الطريق، وهي الصيغة نفسها التي أصبح شارون يبدي قبولاً لها.

غسان الخطيب: على الرغم من أن أحد الأهداف الاستراتيجية لخطوة إسرائيل بفك ارتباطها بغزة هو محاولة أن يكون مستقبلها مختلفاً عن مستقبل الضفة، كوسيلة لضرب مشروع الدولة الفلسطينية، فإن هذه الخطوة لن تكون كافية لإعاقبة تحقيق هدف إقامة دولة فلسطين في الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة.

والسبب في ذلك أن قطاع غزة غير قادر على البقاء اقتصادياً لوحده، أي بمعزل عن الضفة الغربية. وبالتالي لا يوجد حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سوى حل الدولتين، ولا مجال لدولة فلسطينية قابلة للحياة ما لم تتكون من القطاع والضفة.

هذا طبعاً بالإضافة إلى أن إدارة الشعب الفلسطيني الكفاحية لن تستكين قبل تحقيق الهدف المعلن والراسخ بالاستقلال الوطني في الأراضي التي احتلت سنة 1967. وبالتالي، فإن هدف تحقيق السلام، وكذلك الأمن، مرهون بقبول الشعب الفلسطيني وقيادته الحل. ومن المعروف أن حلاً لا يضمن وحدة الوطن والشعب لن يكون كافياً لثني الشعب عن مواصلة الكفاح.

وعلى الرغم من هذا فإنه لا يمكن تجاهل أن خطة فك الارتباط تزيد في صعوبات الحياة للشعب الفلسطيني بسبب تشديد الحصار على القطاع. كذلك تقلل الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفة والقطاع، وبالتالي تزيد في الأعباء على الشعب والقيادة في فلسطين.

سميح شبيب: ما هي توقعاتكم لتداعيات الانتخابات التشريعية المقبلة؟

جورج جقمان: ستختلف تركيبة المجلس التشريعي بكل تأكيد. الكثير يتوقف على أداء "فتح" وممثلي التيار الثالث؛ أي غير "حماس" و"فتح". المشكلة بالنسبة إلى "فتح" هي إمكان التشرذم، وسيكون هذا أكبر في الدوائر الـ 16 التي سيتم الانتخاب فيها بالنظام الأغليبي لا التمثيل النسبي كما هو الأمر في نصف المقاعد الأخرى. لقد كان الرئيس عرفات هو الصمغ اللاصق لحركة "فتح"، ولم يعد هناك آلية مقبولة داخل الحركة لحسم من هم المرشحون نظراً إلى عدم مأسسة الحركة ومعرفة من هم الأعضاء.

في كل الأحوال، ستجد "فتح" أن عليها أن تنقاسم السلطة مع آخرين، بما في ذلك "حماس". يصعب تقدير النتائج الممكنة للانتخابات، حتى بوجود استطلاعات رأي تعطي "حماس" مثلاً نحو 26% من المقاعد. وهذا يتوقف كثيراً على ظروف الانتخابات في حينه، وهي أول تجربة فيها تعددية ومنافسة فعلية.

من منظور استقرار النظام السياسي الفلسطيني، من المفضل أن يتشكل المجلس من ثلاث قوى على الأقل: "فتح" و"حماس" والتيار الثالث، كي لا تتم العودة إلى هيمنة الحزب الواحد مرة أخرى. لكن، في كل الأحوال، أشك في أن "حماس" تريد أو تستطيع الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي. أقول "تريد"، لأنه أسهل وأريح أن يكون المرء في المعارضة في هذه الأوضاع السياسية منه أن يكون في الحكم في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور

الفلسطيني، وبوجود 8 آلاف أسير، وبوجود جدار عازل وكانتونات تسيطر عليها إسرائيل. وعدم تحقيق نتائج هو "سواد وجه" لأية حكومة.

لكن من المتوقع أن وجود "حماس" وممثلي التيار الثالث في المجلس التشريعي المقبل سيوفر للقيادة الفلسطينية، ولأبو مازن تحديداً، معارضة تسعفها أمام الضغوط الإسرائيلية أو الأميركية. وتبدي الولايات المتحدة تفهماً كبيراً للعبة السياسية الداخلية الإسرائيلية وللقيود الموجودة على الحكومة (بغياض ضغط فعال من الولايات المتحدة أساساً بحيث يؤثر في الرأي العام الإسرائيلي). ربما أن الأوان أيضاً أن يكون لنا لعبة سياسية داخلية تضع قيوداً على القرار السياسي من النوع الذي يصلب الموقف التفاوضي الفلسطيني ويعزز.

إضافة إلى ذلك، ستدفع التعددية المتوقعة في المجلس الجديد برنامج أبو مازن للإصلاح الداخلي ومكافحة الفساد قداماً. وليس سراً أن العقبة الرئيسية أمام الإصلاح هي أوساط داخل السلطة الفلسطينية نفسها، وحركة "فتح" أيضاً. ومن غير المتوقع أن تقوم السلطة الفلسطينية بإصلاح نفسها وهي السبب في عدم وجود إصلاح. لا أريد أن أعمم. لكنه أمر معروف للفلسطينيين في الداخل أن أهم عقبة أمام الإصلاح هي بعض الأوساط في السلطة الفلسطينية. الجميع يخشى فتح ملف كبير، لأنه يتوقع أن تفتح ملفات أخرى في المقابل. ثمة "مماسك" لدى كثيرين على كثيرين آخرين، وبالتالي هناك توازن في "قوة الردع". وهذا أحد الأسباب وراء عدم وجود إصلاح، أي عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح بسبب تورط بعض الأوساط المكلفة الإصلاح في الفساد المالي والإداري والسياسي، وإن كان بدرجات متفاوتة. هذه الإرادة لن تتولد إلا بعد وجود مجلس نيابي آخر غير الموجود حالياً (والذي يشكل جزءاً من هذه الحالة)، على الأقل أغلبية من أعضائه.

ممدوح نوفل: إذا كان لا مجال لمراجعة موسعة لمواقف القوى الوطنية والإسلامية التي قاطعت انتخابات سنة 1996 الرئاسية والتشريعية، وقاطعت انتخابات الرئاسة التي جرت مطلع السنة الجارية، فالتقويم الموضوعي يؤكد أن مقاطعتها ألحقت خسائر كبيرة بالنظام السياسي الفلسطيني، وعقدت العلاقات الوطنية. وأخر موقفها تطور الديمقراطية في الحياة السياسية أعواماً مديدة، وأربك النضال السياسي ضد الاحتلال. وعلى الرغم من أن مقاطعي الانتخابات الرئاسية والتشريعية السابقة لم يعترفوا بخطئهم، فمشاركتهم في الانتخابات التشريعية الجديدة المقررة في كانون الثاني/يناير 2006 تمثل نهاية مرحلة من عمر النظام السياسي الفلسطيني القديم، وبداية مرحلة جديدة لها سماتها الخاصة. وبغض النظر عن النسب التي ستحصل عليها القوى والاتجاهات الرئيسية، فالمؤكد أن عهد حكم الحزب الواحد سينتهي من دون رجعة عند إقفال صناديق الاقتراع. ومبدأ التمثيل النسبي، وقانون الانتخابات الجديد، وعدد أعضاء المجلس... إلخ، كل هذا كفيل بخلق مجلس تشريعي يختلف في بنيته اختلافاً نوعياً عن المجلس المنتهية مدته. وتشكيلة المجلس الجديد تفسح المجال أمام تشكل معارضة قوية وظهور تحالفات متنوعة، وقد تفرض على القوى والأحزاب الاصطفاف في تحالفات تنظيمية متجانسة سياسياً وعقائدياً.

أعتقد أن تركيبة المجلس الجديد وموازين القوى المتوقعة تحت سقفه ستعزز دور المؤسسة التشريعية وتزودها ديناميكية تجعلها فعالة أكثر في الحياة السياسية الفلسطينية. وإذا كان الملل وضعف الحيوية وسيادة الخطاب الواحد سمات أساسية لجلسات المجلس التشريعي السابق فأظن أن التنوع والحيوية والإثارة ستبرز في مناقشات المجلس المقبل، وفي عمل اللجان المنبثقة منه.

وبديهي القول إن تطور دور المؤسسة التشريعية يعكس نفسه مباشرة على العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، لجهة تعزيز الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية والرقابة، وتحسين أداء الحكومة، ومحاربة

الظواهر المرضية، ولا سيما المحسوبية والفساد. ويُتوقع أن يتحسن وضع القضاء في فترة عمل المجلس الجديد، وتتقلص أشكال التمرد على السلطة التنفيذية، ويرتفع مستوى التزام القرارات واحترام التزامات السلطة مع الدول الأخرى.

زياد أبو عمرو: أسفرت جهود الحوار الوطني الذي جرى في الأعوام القليلة الماضية في إطار من تحقيق قدر معين من التلاقي أو الوفاق الوطني تجسد في الموافقة، أو الاقتراب من الموافقة، على برنامج سياسي موحد يستند في مضمونه أساساً إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967 (على الرغم من اعتبار بعض الفصائل الفلسطينية أن هذه الدولة تشكل فقط حلاً مؤقتاً ولا تلغي الحق في المطالبة بحقوق تاريخية أخرى تتجاوز حدود هذه الدولة). كما تجسد هذا التلاقي في التوافق على مبدأ الشراكة السياسية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تجسيد جدي وفعلي لهذا المبدأ يتمثل، مثلاً، في المشاركة في عملية صنع القرار. ومن ثمار التلاقي الوطني الاتفاق على إعلان القاهرة الذي نظم العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية في سنة 2005، وكذلك الاتفاق على التهدئة مع إسرائيل الذي يأتي في إطار رؤية معينة لترشيد وسائل النضال ضد الاحتلال وكاستحقاق لتحقيق الاتفاق الوطني الفلسطيني.

غير أن ذلك كله يشكل تلاقياً وطنياً انتقالياً وموقتاً بانتظار الانتخابات التشريعية التي ستضع الأساس والمعيار الرئيسي الوحيد لتحقيق المشاركة والشراكة السياسية، وخيار المشاركة في عملية صنع القرار في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. فبعد مشاركة فصائل المعارضة في المراحل الأولى والثانية والثالثة لانتخابات المجالس البلدية والقروية، تم تجسيد مفهوم التوافق الوطني القائم على المشاركة الديمقراطية التعددية على مستوى معين من مستويات الحكم، وهو الحكم المحلي. وقد تحققت الشراكة السياسية هنا على الأساس الوحيد الذي يجمع عليه الفلسطينيون، وهو الانتخابات. وستستكمل عملية التوافق الوطني عبر استكمال المرحلة الأخيرة من الانتخابات البلدية والقروية. لكن الخطوة الأهم في تحقيق التوافق الوطني ستتحقق بعد إجراء الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني/يناير 2006، التي ستحقق الشراكة السياسية على المستوى الأعلى من مستويات الحكم، وهو المستوى الوطني، بما قد يترتب على ذلك من مشاركة للأحزاب التي تفوز في الانتخابات، بما في ذلك أحزاب المعارضة السياسية، في عملية صنع القرار في مختلف مؤسسات السلطة. وإذا ما جرى احترام نتائج هذه الانتخابات، وجرت عملية التكييف المطلوبة للمشاركة السياسية في نظام سياسي فلسطيني متحول ويقوم على الشراكة أو تداول السلطة، فإن التوافق الوطني سيصبح استحقاقاً سياسياً وقانونياً ودستورياً، لأن من سيخرج من هذا التوافق يكون قد خرج على الشرعية السياسية والدستور وحكم القانون.

وسيكون هناك كثير من المحفزات لأحزاب المعارضة على احترام النظام الجديد الذي تشارك فيه، إذ سيكون لهذه الأحزاب قوة سياسية بحجم تمثيلها في المجلس التشريعي، تنعكس على التشريعات التي يسنها المجلس وما يصدر عنه من قرارات، بما في ذلك قرار منح الثقة بالحكومة أو حجبها.

وكي تجري الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد، وهو 25 كانون الثاني/يناير 2006، لا بد من توفر بعض الشروط الأساسية الإضافية لما تم تحقيقه حتى الآن من إقرار قانون الانتخابات وتحديد موعدها بمرسوم رئاسي، والاستعداد للشروع في هذه الإجراءات العملية للعملية الانتخابية قبل شهرين من إجرائها، أي خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2005. ومن أهم هذه الشروط بقاء الأطراف المعنية الفلسطينية وذات القدرة على تعطيل إجراء الانتخابات على التزامها الثابت والواضح بإجراء الانتخابات في موعدها، والعمل الحثيث على توفير البيئة السياسية اللازمة لإجراء هذه الانتخابات كجزء من اتفاق والتزام وطني، تحت طائلة المسؤولية والمساءلة الشعبية، وفي ظل مؤثرات بأن بعض القوى السياسية غير مستعد تماماً في الوقت الراهن لمواجهة استحقاق الانتخابات

ونتائجها. لكن الشرط الأهم لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد هو توفر البيئة الأمنية الضرورية لإجراء هذه الانتخابات بشكل حر وديمقراطي ونزيه، وفي مناخ آمن ومستقر. إن توفر هذا الشرط لا يمكن أن يتحقق بإعلان "هدنة داخلية" ليوم واحد هو يوم الانتخابات، وإنما بتوفير حالة متواصلة ومستمرة من الأمن والنظام والاستقرار تسبق الانتخابات بفترة طويلة من الزمن وتستمر بعدها، لأن المطلوب من البيئة الأمنية المشار إليها لا توفير مناخ أمني يسمح بإجراء الانتخابات يوم إجرائها، وخوض ما يسبق ذلك من تنافس في إطار الحملات الانتخابية فقط، بل أيضاً ضمان احترام النتائج التي ستمخض عنها الانتخابات.

إن الوضع الأمني القائم على الأرض اليوم، ونحن على بعد عدة أسابيع فقط من تاريخ إجراء الانتخابات، وما يبذل من جهد في هذا المجال، لا يعتبر كافياً ولا يبعث على الاطمئنان والتفاؤل بأن البيئة الأمنية المطلوبة لإجراء انتخابات عامة وحرّة وديمقراطية ونزيهة وخالية من الفوضى والعنف ستتحقق، وبالتالي يصبح إجراء الانتخابات في موعدها ومن دون الضمانات والبيئة الأمنية اللازمة، مصدراً للقلق ولخطر الصدام وتفجر أعمال العنف الداخلي.

وكي تجرى الانتخابات في موعدها لا بد من اتفاق وطني سريع، وسؤال محدد يضع الجميع من أحزاب السلطة والمعارضة أمام خيار إجراء الانتخابات في موعدها أو عدم إجرائها، بما قد يترتب على ذلك من تفاقم للوضع الفلسطيني برمته. فمن أراد إجراء الانتخابات في موعدها عليه المساهمة في توفير البيئة الأمنية اللازمة لذلك، ومن لا يقوم بجهد واضح في هذا المجال فهو يساهم في تعطيل إجراء هذه الانتخابات.

علي الجرباوي: إذا كانت السلطة الفلسطينية باقية فإن أفضل ما يمكن أن يحدث للنظام السياسي الفلسطيني المتشكل في الداخل يتمثل في إجراء الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في كانون الثاني/يناير المقبل، كونها ستشكل نقلة نوعية في هذا النظام، وستكون البوابة الرئيسية لإصلاح الوضع الفلسطيني من مختلف الجوانب، داخلياً وخارجياً على السواء. فالنظام السياسي الفلسطيني المنبثق بفعل اتفاق أوسلو كان نظاماً ضعيفاً، هيمنت عليه الشخصية الكارزمية للرئيس الراحل عرفات الذي سيطر على مجمل مفاصل عمله، وكانت السلطة التشريعية فيه مغيبة بسبب ذلك ولكون المجلس التشريعي تشكل من أغلبية مطلقة لـ "حزب السلطة". وبالتالي غابت التوازنات الداخلية عن عمل هذا النظام، إذ عملت المعارضة على مناكفته من خارجه، من دون إمكان فعلي للتأثير في كيفية أدائه.

على الصعيد الداخلي، أدى ذلك إلى قيام هذا النظام بوظائفه الحيوية بطريقة تقليدية سلطوية برزت فيها النزعة العشائرية للفصيل المهيمن. لم يكن هناك أي إمكان حقيقي للوقاية والمحاسبة الداخلية، وإنما جرت الأمور وفق ما يرتئيه القائد ومصالح الفصيل الحاكم، إن لم يكن كمؤسسة حاكمة فكأفراد وجماعات ومراكز قوى ذات أغراض ومنافع خاصة. وبالتالي، وبفعل امتناع حركات وفصائل سياسية من المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 1996 أيضاً، نما هذا النظام ليكون إقصائياً، أبواب المشاركة السياسية الفاعلة فيه مغلقة على نفسها. فلا المجتمع السياسي العريض، ولا منظمات المجتمع المدني، ولا المجتمع بصورة عامة، كان لها قدرة تأثيرية فعلية وحقيقية في نظم حركة هذا النظام السياسي الذي يفتقر إلى كثير من أسس الشرعية الداخلية، ويستعيز عنها بالتعلق بشعبية رئيسه، وبال دعم الخارجي الذي أصبح يتناقض تباعاً. جرّاء هذه الحال نمت المصلحية الذاتية والشخصانية والعشائرية والمحسوبية و"تدبير الحال" كمرتكزات عمل هذا النظام، فانفلشت المصلحة العامة وحل مكانها انتشار الفوضى والرشوة والفساد، إلى أن وصلت الحال إلى حالة الفلتان التام، لا أمنياً، فحسب، بل سياسياً وإدارياً ومالياً أيضاً.

أما بالنسبة إلى قوة النظام السياسي على الصعيد الخارجي فهي تكون في العادة انعكاساً لقوته الذاتية وقدرته الداخلية. وكون النظام السياسي الفلسطيني كان على هذا المستوى من الضعف الداخلي، فإن وضعه خارجياً كان لذلك واهناً. واستغلت إسرائيل وحلفاؤها والتابعون ذلك، ومارسوا شتى الضغوط على هذا النظام الذي وإن تمنع كان عادة ما يعود ويستجيب. وعندما لم يستجب حوصر النظام بشخص رئيسه وغُيب "الشريك الفلسطيني" عن مجرى التسوية والساحة الدولية، وفقد بالتالي جل شرعيته الخارجية.

ستؤدي الانتخابات التشريعية المقبلة، إن جرت في موعدها، إلى تغيير وضع النظام السياسي الفلسطيني إيجابياً. فهذه الانتخابات ستجرى بعد غياب الرئيس المهيم، وبمشاركة جميع القوى السياسية (عدا الجهاد الإسلامي) التي كانت غائبة أو مغيبة عن العمل من داخل النظام، وفي ظل تفتت وتضعف قوة حركة "فتح" وتصاعد القوة السياسية لحركة "حماس". ونتيجة تفاعل هذه العوامل يتوقع أن يزول التكلس عن الحياة السياسية الفلسطينية بشكل عام، وعن عمل السلطة التشريعية بشكل خاص. فالسلطة التشريعية ستعمل وفق اصطفاك الكتل البرلمانية، الأمر الذي يؤدي إلى انبثاق حياة سياسية فعلية وفعالة للمعارضة التي ستصبح، كونها داخل البرلمان، أكثر مسؤولية وانضباطاً بأسس العمل السياسي المنظم والمتأثر برأي الناخبين العام. هذا بالتأكيد سيؤدي إلى تبلور أسس فعالة للرقابة على السلطة التنفيذية المحاسبة، وسيعزز عملية فصل السلطات، إذ لن تتمكن السلطة التنفيذية من بسط هيمنتها بيسر على جميع مفاصل عمل النظام السياسي. ونتيجة ذلك سيصبح النظام أكثر تشاركية، وحساسة، واستجابة لمطالب الرأي العام الفلسطيني، وستعزز شرعية وجوده الداخلية، وهو ما سيمكّنه من التصدي لحالة الفوضى والتسيب والفلتان التي يعاني جراءها الوضع الفلسطيني الداخلي. وبالتأكيد سيكون لذلك انعكاس إيجابي على تعامل هذا النظام مع مستهدفه من القوى الخارجية، وخصوصاً بواسطة إيجاد التوازنات الداخلية الكابحة لإمكان الاستجابة للضغوط والانسياق لتسوية سياسية مجحفة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

باختصار: ستكون الانتخابات التشريعية المقبلة بوابة لدمقرطة النظام السياسي الفلسطيني في الداخل. وسيبدأ النظام يعمل بأسس وقواعد منظمة وفق منظومة الأغلبية والأقلية، ويتحرك بعيداً عن الكوتات غير التمثيلية التي أضعفت قدرته الاستجابية، ويصبح أكثر تفاعلية مع بيئته الفلسطينية، وبالتالي أكثر تحصيناً أمام محاولات التوغل السياسي الخارجية.

غسان الخطيب: لا شك في أن دخول قوى جديدة النظام السياسي الفلسطيني عن طريق الانتخابات سيمكّن من زيادة قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة مختلف التحديات، سياسية كانت أو تنمية. إن وجود قوى سياسية مهمة خارج النظام يؤدي إلى تشتيت الجهود وإضاعة الطاقة في صراعات ضارة. على المستوى السياسي، وجود قوى خارج النظام يسبب إحراجاً ويضعف الموقف الفلسطيني الدولي والعربي. وكذلك يقلل قوة وهيبة واحترام، وبالتالي قدرة القيادة على تحقيق الأهداف. كذلك، فإن تفعيل الأداء يصبح ممكناً أكثر عندما يتعزز التكامل السياسي والاجتماعي في واقع اجتماعي يعتريه قدر من التفكك.

إسرائيل تستخدم الاقتصاد في الحرب مع الشعب الفلسطيني. وقدرتنا على الصمود والمواجهة، وتثبيت الفئات الأكثر تعليماً ونجاحاً في الوطن، يتطلبان تفعيلاً للأداء الاقتصادي والاجتماعي. وهذا له فرصة أكبر في ظل احتواء النظام السياسي لكل مكونات الطيف، وبالتالي تتحول الاختلافات في الاجتهادات إلى عامل بناء وإيجابي بدل عامل تشتيت وإضعاف.

سميح شبيب: ماذا بشأن تفعيل مؤسسات منظمة التحرير وتوسيع المشاركة السياسية في أطرها؟

جورج جقمان: لو تحققت إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في حدود سنة 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وتطبيق القرارات الدولية ذات العلاقة بالصراع، لأمكن لهذه الدولة أن تدعي تمثيل كل الفلسطينيين كما تفعل إسرائيل فيما يتعلق باليهود خارج إسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق في نوع الهوية (أي تحويل الصهيونية الدين اليهودي إلى قومية).

لكن في غياب ذلك، يبقى أمر وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني ملحاً، ومن هنا مطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. ما حدث بعد أوسلو ليس انتقال ثقل الحياة السياسية الفلسطينية إلى الداخل فحسب، بل أيضاً أفول دور منظمة التحرير الفلسطينية واستبدالها بالسلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس الراحل. وقد شجع عدد من الدول العربية والأجنبية هذا الاستبدال. إلا إنه بعد فشل مسار أوسلو ووفاة الرئيس عرفات، ثمة خطر كبير يجب تداركه. وفي غياب إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة إحيائها، سيتشردم التمثيل الفلسطيني وسيفتت، وستنشأ عدة أطر تمثيلية أصغر تمثل مواقف أعضائها خارج فلسطين التاريخية، ويصبح من المتعذر وجود آلية اتخاذ قرارات مركزية ملزمة للفلسطينيين عامة. صحيح أن الوضع الإقليمي الحالي لا يشجع دولاً عربية على تشجيع قيام بديل من منظمة التحرير في الخارج، لكن هذا التشردم سيحدث وسيأخذ شكل جمعيات أهلية فلسطينية لها مطالب أو مواقف سياسية. هذا جار الآن وسيزداد في المستقبل؛ أي تفتت الأطر التمثيلية وتعددها.

في كل الأحوال، أعتقد أن إصلاح منظمة التحرير سيكون مدرجاً في جدول الأعمال بعد انتخابات المجلس التشريعي إن تمت في موعدها. وستترك نتائج الانتخابات أثراً في تركيبة المجلس الوطني الفلسطيني في غياب إمكان عقد انتخابات بين الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. إسرائيل لن تسمح بمشاركة فلسطيني 1948 في انتخابات كهذه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى معظم الدول العربية، ولأسباب مختلفة داخلية وخارجية. لذا ستكون نتائج انتخابات المجلس التشريعي الأساس الذي سيعتمد لتمثيل الفلسطينيين في المجلس الوطني، أي من هم خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. ولن ترحب الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك عدد من الدول العربية، بإعادة إحياء منظمة التحرير. وقد يجد المجلس الوطني الجديد صعوبة في عقد الاجتماع في معظم الدول العربية، وسيكون مكان الاجتماع مدار مفاوضات. لكن وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني تشكل أولوية أولى لا يمكن إهمالها، ولن يجري إهمالها بعد انتخابات المجلس التشريعي.

علي الجرباوي: صحيح أن اتفاق أوسلو أدى من الناحية الفعلية إلى انتقال مركز الثقل السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، إلا إنه كان من الخطأ الجسيم فلسطينياً التساوق مع الرغبة الخارجية (إسرائيلية وغيرها) في "حشر" الفلسطينيين في الداخل وقطع صلاتهم التمثيلية بفلسطيني الخارج، وذلك بالقبول بتذليل منظمة التحرير للسلطة الفلسطينية، وإلى الدرجة التي أصبحت فيها المنظمة مجرد هياكل مجمدة من دون أي أثر حقيقي يذكر. طبعاً، كان انتقال قيادات من الخارج إلى الداخل، وعلى رأسها الرئيس الراحل عرفات، السبب الرئيسي لا في تهميش المنظمة فقط، بل في تجييرها أيضاً. ونتيجة ذلك اختفت الاعتبارات الاستراتيجية التي تؤكد أن وجود المنظمة وفعاليتها يشكلان ضرورة أساسية وحيوية لحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب أن تبقى هي المرجعية الفعلية للسلطة المستهدفة بالضغوط الخارجية المتصاعدة. لقد تمت الإطاحة فلسطينياً بالمنظمة كـ "خط رجعة" يجب بقاءه والحفاظ على حيويته كبوتقة للنظام السياسي الفلسطيني العام والشامل تحسباً لانهيار مشروع التسوية (كما تم فعلياً)؛ ذلك بأن هناك من توغل بمصالحه عميقاً داخل السلطة. يتضح الآن مدى خطأ الجمع بين منصبَي رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس السلطة الفلسطينية. غير أن الفصل لم يكن ممكناً خلال وجود الرئيس عرفات، وهذا كلفنا كثيراً، لكنه أمر ليس فقط ممكناً، فحسب، بل ضروري الآن أيضاً.

بالتأكيد عانت المنظمة جراء إشكاليات كثيرة خلال أعوامها السابقة. فقد هيمن الرئيس عرفات عليها هيمنة كاملة، محوياً إياها إلى مؤسسة داعمة له أساساً. ولتحقيق ذلك تم استخدام الكوتا والمحاصصة في توزيع المواقع و"الغنائم"، وجرى احترام السياسة التحاصصية بين الفصائل، وفي علاقتها بالرئيس الراحل. إلا إن عدم فاعلية المنظمة ليست، ويجب ألا أن تكون في أي حال من الأحوال، سبباً في إلغائها من الناحية الفعلية وإبقائها فقط شكلياً، وذلك للحاجة الفلسطينية الماسة إلى الإبقاء على ترابط الداخل والخارج. وهذا الترابط ضروري وأساسي للحفاظ على القضية الوطنية والحقوق الشرعية الفلسطينية.

ما يعنيه ذلك أن المنظمة بحاجة إلى إصلاح وتفعيل. وهذا يتطلب إحداث تغييرات جذرية في طرق عملها وفي أدواتها وكيفية أدائها. لا يمكن أن تبقى المنظمة تعمل وفقاً للمحاصصة الفصائلية التقليدية، فأمور كثيرة تغيرت في الأعوام الأخيرة. نعم، يجب فتح أبواب المنظمة لا لدخول الحركات والفصائل الإسلامية فقط، بل أيضاً لتوسيع عضويتها كي تضم المنظمات الأهلية والشخصيات الوطنية، على قاعدة التمثيل الديمقراطي المنفتح على الأطياف الفلسطينية كافة.

إن إدخال تغييرات ديمقراطية على المنظمة سيؤدي إلى إعادة تفعيلها. يبقى أن يتم الاتفاق على تحويل الرابط الشكلي الآن في العلاقة بينها وبين السلطة إلى واقع ترابط فعلي. وعلى المنظمة أن تصبح فعلاً المؤسسة الأولى في النظام السياسي الفلسطيني الحالي، التي تشرف على الفلسطينيين وترعى أحوالهم، في الداخل عن طريق السلطة، وفي الخارج عبر مؤسساتها المتعددة. نحن ما زلنا نخوض مرحلة التحرر الوطني، ولم نحقق الدولة المستقلة والسيادية بعد. لذلك يجب عدم تحويل الثقل الفلسطيني من المنظمة إلى السلطة.

ممدوح نوفل: التأمل في أوضاع منظمة التحرير يبين أنها مشلولة وعاجزة عن الحركة، تنخرها أمراض بنيوية كثيرة، بعضها رافق المنظمة منذ نشأتها وانطلاق الكفاح المسلح، وبعضها الآخر أصابها بعد قيام السلطة الوطنية وانتقال ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، وانتقال ثقل القرار الفلسطيني من أروقة المنظمة ومؤسساتها التشريعية وقيادتها التنفيذية إلى قيادة السلطة الوطنية ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي. حقاً لقد أضعفت هذه الأمراض دور المنظمة النضالي زمن الثورة، وزاد أثرها السلبي بعد تصاعد حدة صراع القوى بشأن السلطة وازدياد التنافس فيما يتعلق باستقطاب الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج، وحدت الأمراض من فعلها النضالي ضد الاحتلال ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وتراجع دورها في تنظيم وتفعيل دور الشعب الفلسطيني في الخارج. إن مؤسسات المنظمة تكاد تكون غائبة الآن، أو مغيبة عن التأثير في المفاوضات والاتصالات بالجانب الإسرائيلي، ودورها شكلي تماماً في تأليف الحكومة وفي الرقابة على عملها وعمل السلطة الوطنية، ولا دور لها في العلاقات الفلسطينية - العربية والفلسطينية - الدولية. علماً بأنها رسمياً هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كله في الداخل والخارج، وهي المرجعية الرسمية للسلطة ورئيسها.

صحيح أن لا علاقة لحركة "حماس" والقوى الأخرى غير المنضوية تحت راية المنظمة بهذه الأمراض، وهي ليست مسؤولة عن النواقص والثغرات الكامنة في جسد المنظمة وفي فعلها، لكن لا أحد ينكر أن وجود "حماس" خارج أطر منظمة التحرير ساهم في إضعاف دور المنظمة في قيادة الشعب وفي النضال ضد الاحتلال. أظن أن دخول "حماس" منظمة التحرير، ومشاركتها في مؤسسات المنظمة التشريعية والتنفيذية، يعززان الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار المنظمة، ويعززان مكانة المنظمة في صفوف الشعب وفي العلاقات بالدول العربية والإسلامية والقوى الدولية، ويفعّلان دورها في كل مجالات العمل، ويكرسان الديمقراطية كقاعدة لتنظيم العلاقات داخل المنظمة، ويزودانها بأكسیر الحياة، ويفرضان على "فتح" والقوى الأخرى تغيير نمط علاقاتها. وقد توفر مشاركة "حماس"

في المنظمة مدخلاً لتجديد الحركة الوطنية الفلسطينية وتكريس التعددية السياسية، ويعيد إلى تجمعات الشعب الفلسطيني في الخارج دورها في الحركة السياسية الفلسطينية.

سميح شبيب: وماذا عن آفاق المصير الوطني؟

غسان الخطيب: على الرغم من خطورة السياسة الإسرائيلية الأحادية الجانب، ولا سيما محاولة عزل الضفة عن القطاع وتعزيز الاستيطان في الضفة، فإن أكثرية الشعب الفلسطيني، وبحسب استطلاعات الرأي العلمية، ما زالت متفائلة، بل أكثر تفاؤلاً بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس.

والسبب في ذلك أن كل أنواع التنكيل الإسرائيلية وسياساتها لم تثن الشعب الفلسطيني عن إصراره على تحقيق هذا الهدف. كذلك، فإن العالم أصبح أكثر اقتناعاً بأن هذا هو الطريق الوحيد لإنهاء الصراع. والأهم، إن إسرائيل ما زالت منذ 38 عاماً من احتلال الضفة والقطاع تقترب أكثر فأكثر من الاقتناع بهذه النهاية، على الرغم من أنها تحاول أن تتحكم في تفصيلات هذه الدولة، مثل حدودها ومدى استقلاليتها.

علي الجرباوي: كان اتفاق أوسلو ذا أبعاد كارثية على القضية الوطنية الفلسطينية، وأدى إلى ما وصل إليه حالنا الآن. قد يقال إن إسرائيل اضطرت إلى الانحسار والانسحاب من قطاع غزة، وإن ذلك بالضرورة سيؤدي إلى انسحابها لاحقاً من القدس والضفة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية. لكن هذا الرأي، في اعتقادي، تفاؤلي يعبر عن الرغبة أكثر مما يعبر عن القدرة الفلسطينية.

خشيتي على المصير الوطني الفلسطيني، في المدى المنظور، تنبع من مثل هذا التفاؤل الانسيابي الذي أدى بالموقف الرسمي الفلسطيني إلى عدم مواجهة الحقائق بصلاية، واختار الهروب الدائم إلى الأمام، وذلك لعدم الرغبة في الاعتراف بـ"الورطة" التي أدت إليها الهرولة إلى مسيرة تسوية سياسية لم تكن محسوبة جيداً. ما يزيد في قلقي هو وجود مقاومة رسمية فلسطينية أمام إجراء عملية مراجعة نقدية حقيقية للذات ولما جرى منذ مطلع التسعينيات، كي يتم استخلاص العبر وإدخال الضروري من التعديلات. إجراء مثل هذه المراجعة ضروري كي لا يبقى نسيب تلقائياً مع تيار جارف قد يؤدي بنا إلى مزيد من التفتت والتشتت في المدى المنظور. وما يزيد في خطر الشذمة الفلسطينية بين داخل مقسم وخارج منفصل ومنعزل، وجود ترهل وتسيب وفتتان أصاب المجتمع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة جراء تآكل منظومة القيم الإيجابية بفعل إجراءات الاحتلال من ناحية، وممارسات السلطة من ناحية أخرى. إن لم يتم تدارك الوضع الفلسطيني بسرعة، من خلال استعادة البعد الاستراتيجي للعمل الوطني الفلسطيني العام والواضح والموحد، فإن القضية الوطنية والحقوق الشرعية الفلسطينية ستبقى عرضة للخطر الشديد.

والتشاؤم من الواقع الحاضر لا يعني بالضرورة عدم التفاؤل بإمكانات المستقبل وآفاقه. فالمشروع الصهيوني في المنحى التاريخي مشروع فاشل. فقد استهدف الشعب الفلسطيني من جانب أعتى القوى الدولية على مدار أكثر من قرن حتى الآن، ولم تتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق الحلم بطرد الفلسطينيين وتحويل فلسطين إلى دولة يهودية ذات أغلبية مطلقة. وعلى الرغم من كل ما تعرض له الشعب الفلسطيني من طرد وتشريد وعنف، فإنه لا يزال يوجد في فلسطين ما يقرب من خمسة ملايين فلسطيني، وهم متشبثون بوجودهم في بلدهم وعلى أرضهم، في كل بقعة من بقاع فلسطين، من أعلى الجليل إلى النقب. هذا أمر يدعو، في المنظور التاريخي، إلى التفاؤل بأن إسرائيل حتى لو ربحت معارك إلا أنها لم تربح الحرب، وبأن الوجود الفلسطيني في فلسطين راسخ. المهم فلسطينياً ألا يتم التعامل بالنفس القصير والاستسلام للضغوط الإسرائيلية والدولية لحسم الصراع خلال هذه الفترة بتسوية

سياسية هزيلة. المفترض عدم الاستسلام، واستمرار المحافظة على القضية قائمة وحية، وتجميع الجهود والطاقت والعمل بنفَسٍ طويل لحسمها مستقبلاً للصالح الفلسطيني. هذه ليست رغبة أو أمنية عائمة، وإنما هي إمكان حقيقي واعد، ولا يحتاج إلى أكثر من الصمود وتوجيه الجهد الفلسطيني الإيجابي لتحقيقها.

جورج جقمان: إن المشروع الوطني الفلسطيني مهده، بدليل التساؤل عن إمكان واقعية حل الدولتين. أقصد بالمشروع الوطني ما أقر في قمة الجزائر سنة 1988: أي ما جاء في إعلان الاستقلال وفي البيان السياسي.

لقد كان اتفاق أوسلو مغامرة كبيرة كما قال أبو مازن نفسه في حينه. لكن الخيارات كانت في ذلك الوقت إما استمرار الاحتلال، وإما العمل ضمن محددات موازين القوى. وما زالت موازين القوى الإقليمية والعالمية في غير مصلحة الفلسطينيين. الفارق الوحيد هو وجود سلطة فلسطينية تحت الاحتلال. إن خطر بقائها بعدم وجود مسار سياسي يؤدي إلى الحل المنشود فلسطينياً هو أمر يجب الالتفات إليه كما أشرت سابقاً. أي أنه ظهر بعد التجربة أن استمرار الاحتلال قد يكون أقل شراً من دولة كانتونات، أو وجود سلطة تدير شؤون السكان فقط.

إن الرصيد الاستراتيجي للفلسطينيين هو وجود شعب على أرضه. هذه هي مشكلة إسرائيل الحالية والتي يسعى شارون لإيجاد حل لها من خلال ترسيم حدود الدولة التي يوافق عليها من طرف واحد، أي السعي لفرضها على الفلسطينيين. لذا، ومع استمرار هذا الطريق المسدود سياسياً، ستجد أية حكومة فلسطينية مقبلة أن عليها أن تختار، لأن المقاومة ستستمر حتى لو تعددت أشكالها، ولا سيما في الضفة الغربية. لن يكون في إمكان أعضاء المجلس التشريعي المقبل البقاء على الحياد بوجود مقاومة، وسيضطرون إلى اتخاذ موقف منها. وليس من المستبعد أن يتم اعتقال أعداد منهم أكبر مما تم اعتقاله من أعضاء المجلس التشريعي الحالي.

من ناحية واقعية، لا يوجد خيار إلا الاستسلام أو المقاومة. والخشية هي شذمة المقاومة وتعدد جداول الأعمال. إن المجلس التشريعي المقبل سيكون في وضع أفضل لنزع الشرعية عن أية أعمال مقاومة لها أثر عكسي في القضية، وأقصد تحديداً استهداف المدنيين. وأذكر بأن بين بداية الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/سبتمبر 2000 حتى نهاية شباط/فبراير 2001، كانت المقاومة موجهة إلى الجيش والمستوطنين. وبدأ يرتفع في إسرائيل أصوات تنتقد الاستيطان كمشكلة رئيسية وعائق أمام السلام. هذه الأصوات خفتت في إثر أول عملية ضد المدنيين في الداخل تمت في 4 آذار/مارس 2001. بعد ذلك، كما هو معروف، سعى شارون لوصم أشكال المقاومة كلها بالإرهاب.

وإذا كان خيار المقاومة يجب أن يبقى، فيجب أيضاً أن ينظر إليه بعين تكتيكية، وبميزان الأرباح والخسائر. وفي هذه الحالة سيكون للمجلس التشريعي الجديد دور أساسي. إضافة إلى ذلك، هناك أساليب نضال يمكن أن تستفيد من الدعم العالمي للقضية الفلسطينية الموجود لدى الشعوب، مثلاً في أوروبا، من خلال خطط منهجية وممرحلة للبدء بحملة لمقاطعة إسرائيل يقودها أعضاء المجلس التشريعي المقبل. ثمة مجال واسع للتفكير الخلاق، لكن هذا يتطلب قيادة سياسية حكيمة لها نفَسٌ طويل وآليات عمل مختلفة. وهذا في حيز الممكن.

زياد أبو عمرو: إن استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس الشرقية والضفة الغربية، وبقاء السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة، وانسداد آفاق التسوية السياسية في المستقبل المنظور، كل هذا يجعل من موضوع سلاح المقاومة موضوعاً في غاية الحساسية، إذ إنه من غير المقبول الطلب إلى شعب يزرع تحت الاحتلال نزع سلاحه ما دام الاحتلال مستمراً وممارساته العدوانية متواصلة، على الرغم من اقتناع أغلبية من الفلسطينيين بأن السلاح الفلسطيني لن يكون العامل الرئيسي أو الحاسم في إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. غير أنه لا يجوز من الناحية

الخلقية والوطنية مطالبة الضحية بتقديم التنازلات لقوة الاحتلال، والتخلي عن قوة رمزية تجسد حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه والنضال من أجل نيل حقوقه؛ ولهذا السبب رفضت السلطة مبدأ نزع سلاح الفصائل الفلسطينية ما دام الاحتلال والعدوان قائمين، وأفاق الحل السياسي العادل مسدودة، وقاومت جميع الضغوط الدولية والإسرائيلية في هذا المجال وما ترتب على ذلك من عقوبات.

لكن السلطة الوطنية والفصائل الفلسطينية، على حد سواء، قامت بمبادرة التهدئة أو الهدنة لتوضح للعالم أن السلاح ليس غاية بحد ذاته، وإنما هو إحدى الوسائل لتحقيق هدف معين. وإذا ما تحقق هذا الهدف تزول مبررات حيازة السلاح. وهناك أغلبية من الفلسطينيين ترفض نزع سلاح الفصائل ما دام الاحتلال والعدوان قائمين. وعلى الرغم من أن التهدئة لم تحل مشكلة وحدانية السلاح الفلسطيني فإن أفقاً حقيقية لمعالجة هذه المسألة ستفتح بعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتحقق الشراكة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار عبرها.

إن المشاركة في الانتخابات التشريعية تعني الانخراط والاندفاع الطوعي والمتدرج في النظام السياسي الفلسطيني القائم، بما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. وأغلب الظن أنه سيكون في إمكان الفصائل الفلسطينية التوصل إلى صيغة لتنظيم السلاح الفلسطيني وترشيد استخدامه وإخضاعه لقرار وطني فلسطيني بعد المشاركة والشراكة السياسية التي ستوفرها الانتخابات التشريعية. ولن يكون منطقياً لأي تنظيم فلسطيني مسلح أن يكون شريكاً فعالاً في عملية صنع القرار وتنظيم الشأن الفلسطيني قانونياً وسياسياً وأمنياً، وفي غير ذلك من المجالات، ويحتفظ في الوقت ذاته لنفسه بقوة مسلحة خارج إطار الشرعية السياسية والقانونية التي يمثلها، أو هو شريك فيه.

مدوح نوفل: لا شك في أن التأمل السريع في صورة الوضع الوطني الفلسطيني العام وحال النظام السياسي، يبعث على القلق تجاه المصير الوطني الفلسطيني أرضاً وشعباً ونظاماً سياسياً. ويزداد هذا القلق عند محاولة الباحث والمحلل استشفاف آفاق المستقبل المباشر والقريب من خلال منظار الوضع الراهن. فالصورة تضع المراقب وجهاً لوجه أمام مشروع إسرائيلي يجري تنفيذه بسلاسة أمام سمع وبصر العالم، جوهره توسيع حدود دولة إسرائيل، وخلق كيان فلسطيني خاضع لها أمنياً واقتصادياً. كما تجعله يرى جدار الفصل العنصري "يتلوى" في عمق أرض الضفة الغربية يقضم أفكار السلام والحل السياسي فكرة وراء فكرة، ويرى الاستيطان يبتلع أرض الدولة الفلسطينية قطعة وراء قطعة. لكن استخدام منظار التاريخ، الذي يكشف الماضي ويوضح المستقبل البعيد، يظهر بوضوح التراجع الجوهري في المشروع الصهيوني الاستراتيجي الأصلي، ويبين أن آفاق المستقبل البعيد ليست قاتمة. وإذا كان الحديث عن فكرة الصهيونية المتعلقة بدولة يهودية حدودها النيل والفرات يندرج في إطار تفسير الأحلام والأوهام، فإن انسحاب القوات الإسرائيلية من صحراء سيناء المصرية ومن الأراضي الأردنية التي احتلتها سنة 1967، ومن الجنوب اللبناني، وأخيراً من قطاع غزة يبين عمق التراجع في المشروع الصهيوني الأصلي، ويقلل القلق على المصير الفلسطيني. وعلى الرغم من بشاعة جدار الفصل العنصري وخطورة الهدف من بنائه، فإنه يشير إلى تقلص حدود دولة إسرائيل الموهومة أو المرجوة كما رآها مؤسسوها؛ فالجدار يرسم خريطة جديدة لدولة إسرائيل ناقصة قطاع غزة ونحو 50% من الضفة الغربية.

إلى جانب ذلك، يبين استخدام منظار التاريخ واحتساب الزمن بالعقود أن العامل الديموغرافي يعمق مأزق إسرائيل كدولة يهودية أكثر فأكثر عقداً وراء عقد. وأظن أن هروب المفكرين الاستراتيجيين من رؤية صورة الوضع الديموغرافي في إسرائيل وفلسطين التاريخية في سنة 2025، مثلاً، يعبر عن المأزق ويجسد خوف الإسرائيليين من المستقبل، ومن وجود خمسة ملايين فلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، منهم مليون وربع مليون يعيشون في

إسرائيل ويحملون جنسيتها، والكل يعرف أن العدد الإجمالي سيرتفع إلى عشرة ملايين بعد عقدين من الزمن. صحيح أن لكل مشكلة حلاً، لكني لا أتصور حل هذه المعضلة الاستراتيجية بعملية تهجير جماعية (ترانسفير) في القرن الحادي والعشرين. وأظن أن قيام نظام تمييز عنصري لا يحل الإشكال ولا يخرج إسرائيل من المأزق؛ فالأنظمة العنصرية لم تعمر في القرن العشرين، ولا يمكنها أن تدوم طويلاً في القرن الحادي والعشرين إذا قدر لها أن تعود.

غسان الخطيب: يعتبر التحدي الأساسي الآن للقيادة الفلسطينية، على الأقل سياسياً ودبلوماسياً، وضع حد لسياسة إسرائيل الأحادية الجانب، والعودة إلى المفاوضات الثنائية وعلى قاعدة الشرعية الدولية.

تحاول إسرائيل الهروب في الاتجاه الأحادي من أجل تفادي الشرعية الدولية التي تشكل شرطاً لأي مفاوضات طبيعية الحال. وتشكل المفاوضات، على أساس الشرعية الدولية المتضمنة في خريطة الطريق، أعباء غير ممكنة بالنسبة إلى هذه الحكومة الإسرائيلية. إن وقف التوسع الاستيطاني، وإنهاء الاحتلال، بما فيه ضمن القدس الشرقية، يتناقضان مع العقلية السياسية والخلفية الأيديولوجية التي وصل شارون إلى الحكم على أساسها. لذلك تسعى إسرائيل لتفادي الإحراج الدولي والضغط الخارجي عن طريق الإبقاء على الصراع الضيق والتوتر، بما فيه الإبقاء على ضعف السلطة أمنياً، وكذلك الإحجام عن التعامل مع القيادة كشريك سياسي، واستمرار الهروب من المفاوضات، والاستمرار في سياسة تشكيل المستقبل من جانب واحد وعلى المقياس الإسرائيلي.

إن النجاح في هذا التحدي يتطلب ثلاثة شروط: أولها نجاح أكثر في الداخل لمهمة فرض النظام والقانون والأمن الداخلي، وكذلك تعميق الإصلاحات الداخلية؛ ثانياً: إسناد عربي في سياق جهد دبلوماسي دولي يتم فيه استخدام الثقل الاستراتيجي الدولي لمصلحة الحل التفاوضي القائم على الشرعية الدولية؛ ثالثاً: قناعة وتحرك دولي يضغط على إسرائيل للعودة إلى البحث عن حلول يتفق عليها الطرفين بدل الترتيبات التي تلبى الحاجات الإسرائيلية على حساب الحاجات والحقوق المشروعة للجانب الفلسطيني □.

(*) زياد أبو عمرو: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني؛ علي الجرباوي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت؛ جورج جقمان: مدير المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ غسان الخطيب: وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية؛ ممدوح نوفل: كاتب وصحافي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx